

إعراب

لا إله إلا

تحقيق د/ حسن موسى الشاعر

تأليف ابن هشام الأنصاري

أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية

مقدمة

لقد صنف علماءنا القدامى كثيراً من الرسائل في بيان معنى لا إله إلا الله وفي إعرابها. وقد اطلعت في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة على عدد من الرسائل المخطوطة في ذلك، وهي:

- رسالة في إعراب لا إله إلا الله. لابن هشام الأنصاري. المتوفى سنة 761 هـ.
- رسالة في إعراب لا إله إلا الله. للزرکشي المتوفى سنة 794 هـ.
- رسالة في إعراب لا إله إلا الله. وتسمى التجريد في إعراب كلمة التوحيد لمصنفها علي بن سلطان القاري. المتوفى سنة 1014 هـ.

- إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله، لمصنفها إبراهيم بن حسن الكوراني، المتوفى سنة 1101 هـ. ولم يطبع من هذه الرسائل- فيما أعلم- سوى رسالة واحدة بعنوان "معنى لا إله إلا الله" للإمام الزركشي. وهذه رسالة أخرى أقوم بتحقيقها في إعراب لا إله إلا الله، منسوبة إلى ابن هشام الأنصاري، اطلعت عليها في قسم المخطوطات بمكتبة عارف حكمت، فرأيتها تشتمل على فوائد قيمة وتوجيهات عديدة لم أجدها في غيرها من المصنفات. وهذا ما دعاني إلى الاهتمام بها وتحقيقها، على الرغم من أنها نسخة فريدة. وقد عانيت كثيراً في إقامة النص، وتقويم العبارات المضطربة، وشرح الوجوه المختلفة، ونسبة الآراء إلى أصحابها. ولا أدعي الكمال في ذلك، وحسبي أنني بذلت جهدي.

والله أسأل أن يوفقنا ويسدد خطانا، ويهدينا سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

ابن هشام الأنصاري

هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين المشهور بابن هشام [1]. ولد في القاهرة خامس ذي القعدة سنة 708 هـ، وتلقى على عدد من علماء عصره، حتى فاق أقرانه، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

قالت ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه".

وقد ترك ابن هشام عددا من المصنفات ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، ومن أشهر مصنفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح شذور الذهب، شرح قطر الندى، شرح للمحة البدرية، التذكرة.

وقد توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة 761 هـ. رحمه الله.

نسبة هذه الرسالة إلى ابن هشام:

اطلعت على هذه الرسالة، منسوبة إلى ابن هشام، في مخطوطة فريدة، بمكتبة عارف حكمت، برقم (88) مجاميع. وقد ورد في هذه المخطوطة نسبتها إلى ابن هشام مرتين، مرة في العنوان، ومرة في مقدمة الرسالة. ولم أجد أحدا ممن ترجم لابن هشام ذكر له هذه الرسالة، ولم أعر على نسخة أخرى تؤكد نسبتها إليه. ولكن الدكتور علي فودة نيل يؤكد نسبتها إلى ابن هشام للأسباب التالية: (ملخصة):

1- أن ما جاء في مقدمتها من قول المؤلف "أما بعد حمد الله... هو المؤلف في تقديم معظم مصنفاته.

2- أن منهج التأليف في هذه الرسالة من العرض الشامل للآراء المختلفة ومناقشتها لبيان الراجح والمرجوح شبيه بمنهج ابن هشام.

3- أن بعض ما ذكر في هذه الرسالة من آراء مذكور في كتاب المغني.

4- أن الاعتداد في هذه الرسالة بآراء بعض العلماء السابقين، كابن عمرو، ملحوظ في بعض رسائل آخر لابن هشام [2].

ومما يقوي نسبتها إلى ابن هشام أنها ضمن مجموعة من الرسائل مكتوبة بخط عالم مشهور، هو العلامة محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوتي، وهو فقيه حنبلي مصري توفي سنة 1088 هـ [3]. وعلى الرغم من قوة الأسباب التي تنسب هذه الرسالة إلى ابن هشام، فإنني لست على ثقة من نسبتها إليه، ومما رابني في ذلك أمور، منها:

- 1- أن هذه الرسالة لم ترد في مصنفات ابن هشام، ولم يذكرها أحد ممن ترجم له.
 - 2- أن هذه الرسالة تشير إلى علاقة طيبة بين مصنفها وأبي حيان النحوي الأندلسي المشهور. فقد قال فيها المصنف: "وكننت عرضت هذا النظر على شيخنا أبي حيان، فقال...".
- ومن المعروف أن ابن هشام لم يكن على وفاق مع أبي حيان، بل كان كثير المخالفة له، شديد الانحراف عنه [4].
ومهما يكن من أمر فستبقى هذه الرسالة تذكر لابن هشام حتى يثبت خلاف ذلك بأدلة قاطعة. والله أعلم.

موضوع الرسالة

هذه رسالة قيّمة تكتسب قيمتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه، وهو إعراب الاسم الواقع بعد إلا من كلمة التوحيد، في قولنا: "لا إله إلا الله".

وقد ذكر المصنّف في هذه الرسالة جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد "إلا" من كلمة التوحيد، فقال: يجوز الرفع فيما بعد إلا والنصب. والأول أكثر، نص على ذلك جماعة منهم العلامة ابن عمرون في شرحه على المفصل. وظاهر كلام ابن عصفور والأبدي يقتضي أن النصب على الاستثناء أفصح، أو مساو للرفع على بعض الوجوه...

وقد فصل المصنّف كثيرا في بيان أوجه الرفع والنصب، مع المناقشة والاستدلال والترجيح، فذكر للرفع ستة أوجه وللنصب وجهين. وهذا موجز للأوجه المختلفة:

فأما الرفع فمن ستة أوجه، وهي:

- 1- أن خبر "لا" محذوف، و"إلا الله" بدل من موضع لامع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها. وهذا هو الإعراب المشهور لدى المتقدمين وأكثر المتأخرين.
 - 2- أن خبر لا محذوف، كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه. وهذا الإعراب اختاره بعض.
 - 3- أن الخبر محذوف أيضا، و"إلا الله" صفة لـ "إله" على الموضع، أي موضع لا مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول "لا".
 - 4- أن يكون الاستثناء مفزعا، و"إله" اسم "لا" بني معها، و"إلا الله" الخبر. وهذا الإعراب منقول عن الشلوبين، ونقله ابن عمرون عن الزمخشري.
 - 5- أن "لا إله" في موضع الخبر، و"إلا الله" في موضع المبتدأ. وهذا الإعراب منسوب للزمخشري.
 - 6- أن تكون "لا" مبنية مع اسمها، و"إلا الله" مرفوع بـ "إله" ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة: ما مضروب الزيدان، وما قائم العمران.
- وأما نصب ما بعد "إلا" فمن وجهين:

- 1- أن يكون على الاستثناء، إذا قدر الخبر محذوفا، أي لا إله في الوجود إلا الله عز وجل.
- 2- أن يكون الخبر محذوفا، كما سبق، و"إلا الله" صفة لاسم "لا" على اللفظ، أو على الموضع بعد دخول "لا" لأن موضعه النصب.

ثم ختم المصنّف الرسالة بقوله: وقد تلخّص في "لا إله إلا الله" عشرة أوجه، غير أن في البديل من الموضع إما من موضع اسم لا قبل الدخول، وإما من لا مع اسمها، فيتقدر سبعة. والنصب من وجهين إلا أن في وجه الصفة إما أنه صفة للفظ اسم لا إجراء لحركة البناء مجرى حركة الإعراب، وإما أن يكون صفة لموضعه بعد دخول لا، فيتقدر ثلاثة مع السبعة، فتلك عشرة كاملة. والذي في كلام ابن عصفور من ذلك أربعة أوجه، وهو أكثر من وسع في إلا من الأوجه...

دراسة للاسم الواقع بعد إلا في الشواهد اللغوية

بعد الفراغ من تحقيق هذه الرسالة، قمت بدراسة وصفية، تتبعت فيها ما أمكن من الشواهد اللغوية لحالات الاسم الواقع بعد إلا، في نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي التي جاءت على نمط "لا إله إلا الله"، للمقارنة بين الواقع اللغوي لهذه النصوص، وما ورد في هذه الرسالة من جواز الرفع والنصب، فكانت النتيجة أن رفع الاسم الواقع بعد إلا هو الفصيح الغالب في اللغة، بل لم يرد في القرآن الكريم والحديث النبوي غيره، وأما النصب فقد ورد في بعض الأبيات الشعرية على قلة.

وقد جاءت الدراسة على النحو التالي:

(1) في القرآن الكريم: تتبعت الآيات القرآنية التي وردت فيها "لا إله إلا الله" أو ما كان على وفق هذا الأسلوب، فوجدتها كلها جاءت برفع الاسم الواقع بعد "إلا"، ولم تأت قراءة واحدة، ولو شاذة؟ بالنصب.

وهذه هي الآيات مع السور التي وردت فيها في القرآن الكريم:

أ- {لا إله إلا الله} : الصافات (35)، محمد (19).

ب- {لا إله إلا هو} : البقرة (163 ، 255)، آل عمران (2، 6، 8، 1)، النساء (87) والأنعام (102 ، 106)، الأعراف (158)، التوبة (31، 129)، هود (14)، الرعد (30)، طه (8، 98)، المؤمنون (116)، النمل

(26)، القصص (7، 88)، فاطر (3)، الزمر (6)، غافر (3، 62، 65)، الدخان (8)، الحشر (22، 23)،
التغابن (13)، المزمّل (9).
جـ - {لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا} : النحل (2)، طه (14)، الأنبياء (25).
د- {لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ} : الأنبياء (87).
هـ - {فَلَا كَاتِبَتْ لَهُ إِلَّا هُوَ} : الأنعام (17)، يونس (107).
ق قال أبو جعفر النحاس في قوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [5]: ويجوز في غير القرآن: لا إله إلا إياه، نصب
على الاستثناء [6].
وكرر هذه العبارة بعينها القرطبي عند حديثه عن هذه الآية [7].
وقال الزجاج [8]: ولو قيل: لا رجل عندك إلا زيداً جاز. ولا إله إلا الله جاز. ولكن الأجود ما في القرآن، وهو
أجود أيضاً في الكلام. قال الله عز وجل: {إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ} [9]. فإذا نصبت بعد
إلا فإنما نصبت على الاستثناء.
(2) في الحديث النبوي:
وردت كلمة الشهادة (لا إله إلا الله) في مواضع كثيرة من الحديث، وجاءت كلها بالرفع، ومن ذلك:
أ- في صحيح البخاري، ومعه فتح الباري (103/1)، (129).
ب- في صحيح مسلم بشرح النووي (183/1)، (188)، (197)، (206).
ج- ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة بعد الإقامة إلا المكتوبة".
قال أبو البقاء العكبري [10]: الوجه هو الرفع على البديل من موضع لا، والنصب ضعيف، وقد بين ذلك في
مسائل النحو، ومثل ذلك: لا إله إلا الله.
د- وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا شفاء إلا شفاؤك".
قال العكبري [11]: "شفاؤك" مرفوع بدلا من موضع "لا شفاء" ومثله لا إله إلا الله.

(3) في الشعر:

أ- قال الشنفرى في لا ميثه:
نصبت له وجهي ولا كين دونه ولا ستر إلا الأتحمي المرعبل [12]
قال الزمخشري [13]: "كن" مبنية مع لا لتضمنها معنى من المقدره بعد لا. ودونه: في موضع رفع، أي لا
كن استقر دونه، وهو خبر لا... والأتحمي: بدل من موضع لا واسمها، لأن موضعها رفع على أنه مبتدأ. وهو
مثل قولنا (لا إله إلا الله)، كأنه قال: الله الإله.
وقال أبو البقاء [14]: الأتحمي: بدل من موضع لا واسمها. لأن موضعها رفع، ومثله قولنا (لا إله إلا الله).
ب- وقال الشاعر:
إلا الضوايح والأصداء والبوما [15] مَهَامَهَاً وخروقاً لا أنيسَ بها
ج- وقال آخر:
أمرتكم أمري بمنعرج اللوي ولا أمر لي للمعصي إلا مضيعة [16]
هذان البيتان استشهد بهما الرضي [17] على أن النصب بعد إلا فيهما قليل، كما في قولك: لا أحد فيها إلا
زيداً.

واستشهد سيبويه بالبيت الثاني منهما على أن "مضيعة" نصب على الحال. قال سيبويه [18] كأنه قال:
للمعصي أمر مضيعة. كما جاء: فيها رجل قائماً. وهذا قول الخليل رحمه الله. وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحد
فيها إلا زيداً.
قال ابن السيرافي [19]: يريد أن "مضيعة" قد ينتصب أيضاً على غير وجه الحال، على أن يكون مستثنى من
"أمر" في قوله "ولا أمر"، كما استثنى زيد من رجل، في قوله: لا رجل فيها إلا زيداً. وكأنه قال: ولا أثر
للمعصي إلا أمراً مضيعة، فحذف المنعوت وقام النعت مقامه.
ووقوال الأعلام [20] (1): ونصف "مضيعة" على وجهين: أجودهما الحال، وحرف الاستثناء قد يدخل بسم
الحال وصاحبها... والوجه الآخر أنه نصب على الاستثناء بعد النفي، والوجه البديل من موضع لا، كما أن
الرفع على البديل من موضع لا في (لا إله إلا الله) أقوى من النصب بالاستثناء.

نسخة الرسالة الخطية

لهذه الرسالة نسخة خطية فريدة تقع في اثنتي عشرة صفحة، ضمن مجموع يضم 15 رسالة بمكتبة عارف
حكمت برقم 88 مجاميع. وهي الرسالة التاسعة في المجموع، وتقع من ورقة 29-34. وقد كتبت بخط نسخي
عادي، بخط العلامة محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي الشهير بالخلوتي. وفي الصفحة نحو 27 سطراً
وفي السطر 10 كلمات تقريباً.

وقد ورد في آخر الرسالة الأولى ورقة 3: وعلقه لنفسه أفقر العباد، وأحوجهم إلى عفو ربه العلي محمد بن أحمد البهوتي الحنبلي، في يوم الجمعة المبارك ثاني عشر ذي القعدة من شهر سنة 1038 من الهجرة النبوية. والنسخة كاملة واضحة، ولكنها لا تخلو من التحريف والاضطراب والغموض في بعض المواضع. وقد عملت على خدمة النص وضبطه وتوثيق محاشيه، والتعليق عليه، ما أمكن، لتوضيح الجوانب الدقيقة لكل مسألة.

وبالله التوفيق، والحمد لله أولاً وآخراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه تقتي

قال الشيخ العلامة جمال الدين [عبد الله بن] [21] يوسف بن هشام الأنصاري، رحمه الله تعالى، ونفعنا بتحقيقاته:

أما بعد حمد الله، والصلاة على رسوله محمد، صلى الله عليه وسلم، فهذه رسالة كتبتها في إعراب لا إله إلا الله [22] سألتني في وضعها بعض الأصحاب، فأجبتهم مستمداً من الكريم الوهاب.

[جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد إلا]:

يجوز الرفع فيما بعد إلا، والنصب. والأول أكثر [23].

نص على ذلك جماعة منهم العلامة محمد بن [محمد] بن عمرو [24] في شرحه على المفصل. وظاهر كلام ابن عصفور [25] والأبدي [26] يقتضي أن النصب على الاستثناء أفصح [27]، أو مساو للرفع على بعض الوجوه، كما سيأتي تقريره.

[أوجه الرفع]:

فأما الرفع فمن ستة أوجه:

أولها: أن خبر "لا" محذوف، و"إلا" الله بدل من موضع لا مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها. وقع للنحويين الحَمَلان.

وهذا الإعراب مشهور في كلام جماعة من أكابر هذه الصناعة، قيل أطبق عليه المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين [28].

قلت: وقد استشكل من قاعدة أن البديل لا بد أن يصح إحلاله في محل المبدل منه، وهو على نية تكرار العامل. ولا يصح تكرار "لا" لو قلت: إلا عبد الله في قولك: لا أحد فيها إلا عبد الله. لم يجز.

وأجاب الشلوبين [29] بأن هذا في معنى، ما فيها من أحد إلا عبد الله، ويمكنك في هذا الإحلال [30].

قال ابن عصفور، رحمه الله تعالى: وهذا الإشكال لا يتقرر، لأنه لا يلزم أن يحل "أحد" الواقع بعد إلا، إنما يلزم تقدير العامل في المبدل منه، والعامل في المبدل منه الابتداء، فإذا أبدلت منه كان

مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير في "لا أحد فيها إلا عبد الله: لا فيها [أحد] إلا عبد الله [31].

وهذا فيه تأمل يظهر بما ذكره النحويون، في مسألة (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به) من أن "إلا شيء" بالرفع لا غير على اللغتين [32].

أما عند بني تميم فلأن (بشيء) في محل رفع، وتعذر حمله على اللفظ [33] لأن الباء لا تزداد في الإيجاب.

وأما عند أهل الحجاز فلأنهم وإن أعملوا ما، و"بشيء" في محل نصب عندهم، فإعمالها مشروط بعدم انتقاض النفي. فما بعد "إلا" لا يمكن تقدير عملها فيه، والبديل على نية التكرار، ولذلك قال سيبويه [34]: وتستوي

اللغتان [35].

وقد زعم ابن خروف [36] أن مراده بالاستواء فيما قبل إلا وفيما بعدها من المستثنى والمستثنى منه.

قال ابن الضائع [37]: "وغلط الأستاذ أبو علي [38] في النقل عنه، فنقل الاستواء فيما بعد إلا، لا فيما بعد المجرور، حتى يرد عليه بأنه لا يجوز بدلا مرفوع من منصوب".

قال ابن الضائع: وعندي أن القياس أن يبقوا على لغتهم في المجرور، وإلا كان يلزم الرفع في قولنا: ما زيد قائماً بل قاعد، وكذا في لکن. ولم ينقل عن الحجازيين رجوعهم إلى اللغة التميمية في ذلك. وإنما نقل عنهم الرفع فيما بعد بل ولكن على جهة الابتداء. [39] فهاهنا ينبغي أن يرجع فيما بعد "إلا" على النصب على

الاستثناء. فقول سيبويه: استوت اللغتان في الرفع، ينبغي أن يحمل على ما بعد إلا. ولا حجة لهم في قول سيبويه: وصارت "ما" على أقيس اللغتين [40]، فإنه يمكن حمله على ما بعد إلا، كما قالوا في: ما زيد إلا

منطلق، رجعوا إلى اللغة التميمية.

ويقوى أنه يريد ما بعد إلا، تقديره وقوله: كأنك قلت: ما زيد إلا شيء لا يعبا به [41].

وقول الأستاذ "لا يبدل مرفوع من منصوب"، جوابه أن البديل هنا بالحمل على المعنى [42]. فإن الشرط في البديل تقدير تكرار العامل، فإن العامل يتكرر على أن البديل مرفوع. ويظهر البديل هنا في أنه لا يعمل فيه اللفظ

المتقدم العامل في المبدل منه، بل الابتداء قولهم "لا إله إلا الله"، ألا ترى أنه بدل على تقدير مالنا أو ما في

الوجود. ولا يجوز تقدير لا في الوجود إلا الله، لأن "لا" لا تلغى إلا مكررة [43]. وكذا البديل هنا على تقدير:

ما زيد إلا شيء. وكان "ما" لها عملان، عمل فيما بعد إلا وهو الرفع، وعمل فيما قبلها وهو النصب، فترك الأول على أحد العمليين، وحمل الثاني، وهو ما بعد إلا، على العمل الآخر. انتهى [44]. وفي كلامه نظران:

الأول: قوله "ولا يجوز تقدير لا في الوجود إلا الله" ليس معنا في اللفظ إلا "لا" واحدة وهي عاملة. نعم إذا أعربناه على ما سبق بدلا نوبنا تكرر لا، وانتفى عمل تلك المقدرة بالدخول على المعرفة. ومن أين لزوم التكرار لتلك المقدرة. ولو قيل إنها تكررت في الجملة كان كافيا في جوابه. الثاني: جعله باب "لا إله إلا الله" و"باب" ما زيد بشيء إلا شيء" سواء. ولقائل أن يقول بينهما فرق، بأن "الله" مرفوع بدلا من منصوب.

وقد يعتذر له عن الثاني بأن "إلا الله" بدل من موضع اسم لا، لا من "لا" مع اسمها [45]. بل لا يفتقر إلى ذلك جميعه، فإن العامل المقدر مع البديل هو الابتداء، وهو صالح للعمل في البديل والمبدل منه، كما تقدم في كلام ابن عصفور.

وقد رأيت في المجد المؤمل مما كتبت على المفصل [46] أن الرفع في "ما زيد بشيء إلا شيء" يحتمل [47] ثلاثة أوجه: إما البديل من جهة المعنى كما سبق، وإما على موضع "بشيء" قبل دخول "ما"، وإما على أن الرفع في الثاني هو الرفع في الأول، لو اتصف الأول بصفته من الإثبات. وشبهت ذلك بمسألة التنزيل في توريث ذوي الأرحام في الفرائض [48]، أي إعطاء الذكر ما للأنثى التي أدلى بها [49]، وبالعكس، مع مراعاة العدد منه نفسه، فليتأمل.

ثانيها: أن خبر "لا" محذوف، كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه. وهذا لا كلفة فيه، واختاره بعض المتأخرين [50].

ثالثها: أن الخبر محذوف كما سبق، و"إلا الله" صفة لإله على الموضع [51]، أي موضع لا مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول "لا".

ولا يستنكرون وقوع "إلا" صفة [52]، فقد جاء {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [53]. ويصير المعنى: لا إله غير الله في الوجود. وقد جاء {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} [54] بالوصف، لكن الخبر المحذوف قدره بعضهم "في الوجود"، وقدره بعضهم "كائن"، وبعضهم "لنا".

قيل والتقديران الأولان أولى من حيث كونه أدل على التوحيد المطلق من غير تقييد. ولذلك جاء {وَالْهَكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} وأعقب بقوله {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [55].

وقد يقال إذا قدر "لنا" فالمراد لنا أيها العالم الذي هو كل موجود سوى الله عز وجل، فاتحدت التقادير [56]. وقد رد الإمام فخر الدين [57] على من قدر الخبر "في الوجود" لأن هذا النفي عام مستغرق، فتقيده بالوجود مخصص، فلا يبقى النفي على عموم المراد منه، فلا يكون هذا إقرارا بالوحدانية على الإطلاق [58].

قال الأندلسي [59]: "لا إله حقيقة إلا من له الخلق والأمر، لا بد أن يكون موجودا فينعكس بعكس النقيض فما ليس موجودا ليس بإله. والمراد بقوله "في الوجود" مسمى الوجود الصادق على العيني والذهني، فنفي الإله عن الوجود نفي لحقيقته".

وفي ريّ الظمان [60]: "لا يتصور نفي الماهية عندنا إلا مع الوجود. هذا مذهب أهل السنة، خلافا للمعتزلة فإنهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود، والدليل يأبى ذلك".

رابعها: أن يكون الاستثناء مفرغا [61]، و"إله" اسم "لا" بني معها، و"إلا الله" الخبر [62]. وهذا منقول عن الشلوبيين فيما علقه على المفصل، ونقله عن الزمخشري [63] في حواشيه ابن عمرو، وإن كان في المفصل قال غيره، وذهب إلى أن الخبر محذوف [64].

ومقتضى كلام ابن خروف، على ما نقله عنه ابن الضائع قول الشاعر:
ألا طعان ألا فرسان عادية ألا تجشؤكم حول التنانير [65]

من أنه أعرب (إلا تجشؤكم) خبر لا، لكن رده عليه بوجهين، أحدهما: أن "لا" لا تعمل في الموجب. الثاني: أنها لا تعمل في الموجب مع المعرفة، وهما لازمان لإعراب "إلا الله" خبرا.

وفي الوجهين نظر، لأن "لا" عند سيبويه وجمهور البصريين [66] لا عمل لها في الخبر إذا بني الاسم معها. وقولك لا رجل حاضر، بمثابة: هل من رجل حاضر؟ الجواب كالسؤال. واستدل لذلك ابن عصفور في شرحه للإيضاح بجواز حمل جميع التوابع لاسمها على الموضع قبل الخبر. والقائل إن "لا" ترفع الخبر الأخفش [67] وتابعوه.

وبني ابن عصفور على الاختلاف جواز: لا رجل ولا امرأة قائمان. على القول الأول، وامتناعه على الثاني [68]. مع أن كلام أبي البقاء [69] في اللباب، وابن يعيش [70] في شرح المفصل ما يوهم أن خلاف سيبويه والأخفش في "لا" مطلقا المبني معها الاسم والمعرب، حيث عللا مذهب سيبويه بضعف عمل لا.

ولكن ابن مالك [71] في التسهيل [72] نقل الاتفاق على عمل "لا" في الخبر إذا كان اسمها معربا، واختار قوله الأخفش فيما إذا بني الاسم معها.

ورتب أبو البقاء على الخلاف أن قوله الشاعر:

فلا نُعُو ولا تَأْتِم فيهما وما فاهوا به أبداً مُقِيم [73]

لا يحتاج إلى تقدير "فيها" عند سيبويه، بل الثابت "فيها" خبر الاثنين، ويحتاج لتقدير "فيها" أخرى عند سيبويه في أحد قوليه، وعند الأخفش.

وكنت عرضت هذا النظر على شيخنا أبي حيان [74] فقال: كلام ابن الضائع محمول على مذهب من يرى أنها عاملة في الخبر مطلقا. ثم اعترض عليه من وجه آخر، وهو أنه يلزم أن تعمل "لا" [75] في المعرفة. وهذا إن تم به الاعتراض على الأخفش فسيبويه سالم منه، حيث يقول إن "لا" لا عمل لها في الخبر.

على أن ابن عمرو حين نقل هذا الإعراب عن الزمخشري في الحواشي، ردّه بأن المعرفة لا تكون خبراً عن النكرة. فيقال له هذا لا يضر سيبويه إذا كان مع النكرة ما يسوغ الإخبار عنها، وهي متقدمة على المعرفة حفظاً للأصول، وقد أعرب: كم جربيا أرضك؟ [76] مبتدأ مقدما وخبرا مؤخرا.

على أن ما ذكره ابن الضائع من أن "لا" لا تعمل في الموجب، قد يقال فيه إن تلك "لا" العاملة عمل ليس، من حيث إنها إنما عملت للشبه بليس من جهة النفي، فإذا زال النفي زال الشبه فزال العمل. أما لا النافية للجنس فعملها إنما هو بالحمل على إن، وهي للإثبات.

وقد قال العطار [77] في شرح الكراسة: إذا قلت "لا فيها رجل" رفعت على الابتداء لا غير، لأنه لا يتقدم خبر "ما" الحجازية، يعني "لا" العاملة عمل ليس. وإلا فالعاملة عمل إن امتناع التقديم فيها لأجل تركيبها مع لا. وإن حملت كلامه على الإطلاق، فالكلام معه كالكلام مع ابن الضائع.

وقد ردّ ابن الحاجب [78] على من جعل "إلا الله" خبرا. وسبق [79] إلى ذلك الأندلسي، قال: لأنه مستثنى من الاسم، ولا يجوز أن يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه، لأنه مبين له [80]. ويمكن أن يقال لا نسلم أن الاستثناء إخراج من المحكوم عليه بل من الحكم. سلّمنا أنه إخراج من المحكوم عليه، لكن المستثنى منه المحكوم عليه ليس اسم "لا" الذي أخبر عنه بـ "إلا الله"، إلا أنه حذف لقصد التفرغ وأقيم المستثنى مقامه، وأعرب بإعرابه.

وهذا فرق ما بين الأقوال السابقة. وهذا حيث جعلنا الاستثناء فيها تاما، وهنا مفرغا، مع أن الخبر وهو "موجود" فيهما محذوف. إلا أن ذلك حذف لمحذوف محكوم له بحكم الثابت، وهذا فيه حذف لمحذوف معرض عنه في الإعراب.

وقد ردّ أبو البقاء العكبري هذا الإعراب أيضا في شرح الخطب النباتية، بأنه يلزم منه الإخبار بالخاص عن العام، وهذا مع الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

ويمكن أن يقال إنما يمنع ذلك في الإثبات، كقولنا: الحيوان إنسان. أما في النفي

فلا. وقد ردّ ابن عمرو قول من جعل "إلا الله" خبرا بجواز نصب "إلا الله" على الاستثناء، ومحال نصب خبر لا المشبهة بأن، وإن كان الرفع المشهور. انتهى.

ولقائل أن يقول إذا نصبنا لم نعتقد الخبر إلا محذوفا. ولا يحسن الرد بهذا على من جعل "إلا" خبرا، مع تجويزه الوجوه السابقة. والله أعلم.

خامسا: أن "لا" في موضع الخبر، و"إلا الله" في موضع المبتدأ. ذكر ذلك الزمخشري [81] في كلام تلقفه عنه بعض تلامذته، وكتب ما ملخصه: اعلم أن متقدمي الشيوخ ذهبوا إلى أن قولنا: لا إله إلا الله، كلام غير مستقل بنفسه، بل بتقدير خبر، أي في الوجود، أو موجود، أو لنا. تقدير قولنا: لا رجل في الدار إلا زيد.

فجعلوا الكلام جملتين. وليس كذلك، ولا يحتاج إلى تقدير، لأن الكلام لا يخلو من وجهين: أحدهما أصل الكلام. الثاني: تفرغ يزيد الكلام تحقيقا، وفائدة زائدة.

نحو: ما جاءني رجل. يفيد نفي واحد غير معين، فيجوز السامع مجيء اثنين. [فلذلك يصح أن يقول: ما جاءني رجل بل رجلا] [82]. فإذا قيل: ما جاءني من رجل، [فيعلم السامع أنه لم يجئه أحد من جنس الرجال]، فلم يصح: ما جاءني من رجل بل رجلا [83].

وكذا {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} [84] و {فَبِمَا نَفْسِهِمْ مِيثَاقُهُمْ لَعْنَاهُمْ} [85]، لو لم يأت بـ "ما" جَوْرْنَا أن اللين واللعن كانا للسببين المذكورين ولغيرهما، وحين دخلت "ما" قطعنا بأن اللين لم يكن إلا للرحمة، وأن اللعن

لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق.

والاستثناء من تفرغات الكلام يزيده تأكيدا، فأصل الكلام: جاءني زيد.

وهذا لا يقتضي قطع السامع بأن غير زيد لم يجيء، فإذا أريد جمع المعنيين، مجيء زيد ونفي مجيء غيره قيل: ما جاءني إلا زيد.

وكذا في مسألتنا: الله إله، يوازن: زيد منطلق. فلما فرغ عليه وقيل "لا إله إلا الله" أفاد الفائدتين: إثبات الإلهية لله تعالى، ونفيها عما سواه.

فاذن "لا إله" في موضع الخبر، و"إلا الله" في موضع المبتدأ. يوضح هذا أن "لا" تطلب النكرة أبداً [86] ، لا تقول: لا زيد منطلق. والمبتدأ يجب أن يكون معرفة والخبر نكرة.

ثم تكلم بكلم آخر. [انتهى ملخص كلام الزمخشري].

وهذا الإعراب ارتضاه جماعة منهم ابن الحاجب وبعض مشايخنا، وذكره في ابتداء تدريسه قاضي القضاة جلال الدين القزويني [87] ، رحمه الله، بالقاهرة، وأنكره بعض العلماء، ولم يبين لفساده معنى، وقد رُدَّ بمخالفته الإجماع من وجهين: أحدهما أن "لا" إنما يبنى معها المبتدأ لا الخبر. الثاني: جوار النصب بعد إلا [88].

وفي بقية الكلام المنسوب للزمخشري، رحمة الله عليه، تعقب.

سادسها: أن تكون "لا" مبنية مع اسمها، و"إلا الله" مرفوع بإله، ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة: ما مضروب الزيدان، وما قائم العمران.

وشجعتني على ذلك قول الزمخشري رحمه الله تعالى: إله بمعنى مألوه [89] ، من إله إذا عُبد. ولو قلت: لا معبود إلا الله، لم يمتنع فيه ما ذكرت.

وعلى ذلك اعتراضان: الأول أن هذا الوصف الراجع لمكتفى به ينظر في دخول النواسخ عليه، فقد منع سببويه: إن قائماً أخواك [90].

الثاني: أنه على تقدير عمل "إله" يكون ذلك مطوّلاً [91] فيقتضي ذلك تنوينه. والتطويل كما يكون بالعمل نصباً، كذلك يكون بالعمل رفعاً.

ففي مسائل ابن جني [92] رحمه الله تعالى، لشيخه ت إذا قلت: يا منطلق وزيد، وعطفت على المرفوع في منطلق، وقلت إن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه [93] ، أتتصب "منطلق" أم ترفعه؟

فاستقر أمرهما بعد محاوراة طويلة على أن ينصب، وأنه مطّول [94].

والجواب عن الأول: أن الأخفش قد أجاز: إن قائماً أخواك. ومنع سببويه لها إنما هو لعدم مسوغ الابتداء بالنكرة.

قال بعض الفضلاء من أهل العصر، وقد عرضت ذلك عليه وارتضاه: قد خطر لي أن نحو "ليس قائم أخواك" يتفق الإمامان على إجازته.

وعن الثاني: أن ابن كيسان [95] اختار حذف التنوين من نحو ذلك، وجعل منه { لا غالب لكُم اليوم من الناس } [96] و { لا تتريب عليكم } [97]. وإن كان جمهور البصريين يؤولون ذلك.

قال بعض مشايخنا: وأرى أن مذهب ابن كيسان أولى لعدم التكلف.

[وجهها النصب] :

وأما النصب في "إلا الله" فمن وجهين:

أولهما: أن يكون على الاستثناء إذا قدر الخبر محذوفاً، أي لا إله في الوجود إلا الله عز وجل. ولا يرجح عليه الرفع على البديل، كما هو مقدر في الاستثناء التام غير الموجب، من جهة أن الترجيح هناك لحصول المشكلة في الإتيان دون الاستثناء. حتى لو حصلت المشكلة فيهما استويا، نحو: ما ضربت أحداً إلا زيدا.

نص على ذلك جماعة منهم الأبيدي رحمه الله تعالى. بل إذا حصلت المشكلة في النصب على الاستثناء وفاتت في الإتيان ترجح النصب على الاستثناء. وهذا كذلك يترجح النصب في القياس، لكن السماع والأكثر الرفع. ولا يستنكر مثل ذلك، فقد يكون الشيء شاذاً في القياس وهو واجب الاستعمال. وليس هذا موضع بسط ذلك [98].

وقاك أبو الحسن الأبيدي في شرح الكراسية: إنك إذا قلت: لا رجل في الدار إلا عمرو، كان نصب "إلا عمرو" على الاستثناء أحسن من رفعه على البديل، لما في ذلك من المشكلة.

على أن أبا القاسم الكرماني [99] رحمه الله تعالى، قال في كتاب الغرائب، في قوله تعالى: { لا إله إلا هو } [100]: ولا يجوز النصب هنا، لأن الرفع يدل على أن الاعتماد على الثاني، والنصب يدل على أن الاعتماد

على الأول. يعني إنك إذا أبدلت فما بعد إلا مسنداً إليه كالذي قبلها، إلا أن الاعتماد في الحكم على البديل [101] ، وإذا نصبت فما بعد إلا ليست مسنداً إليه، إنما هو مخرج.

وقد اعترض عليه بأنه لا فرق في المعنى بين قولنا: ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيداً، إلا من حيث ان الرفع أولى من جهة المشكلة.

وكلام الكرماني لا يقتضي منع النصب مطلقاً، بل في الآية من جهة الأرجحية التي يجب حمل أفصح الكلام عليها.

وفي كلام بعضهم أرجحية الرفع لأن فيه إعراضاً عن غير الله تعالى وإقبالا عليه بالكلية. وأما الاستثناء فيقتضي الاشتغال بنفي السابق وإثبات اللاحق، ففيه اشتغال بهما جميعاً. وهذا قد يرجح به النصب.... [102]

ثانيهما: أن يكون الخبر محذوفاً كما سبق، و"إلا الله" صفة لاسم "لا" على اللفظ [103]. وفي عبارة بعضهم أو على الموضوع بعد دخول "لا"، وهما متقاربان كما سبق مثلهما في اللفظ.

قال الأبيدي: ولا يجوز البديل من اسم "لا" عام اللفظ، يعني في: لا رجل في الدار إلا، زيداً، لأن البديل في نية تكرار العامل، ولو قدر فسد المعنى، وعملت "لا" في المعرفة. انتهى.

وقال ابن الحاجب، رحمه الله تعالى: لأن "لا" إنما عملت للنفي [104]. وفيه ما سبق.
 وقال النيلي [105]: "وإن شئت قلت إنَّ "مِنْ" مقدرة في النفي إذا كان مفرداً، وجاء بعد إلا موجب لا يصح تقدير "من" فيه. وقيل لأن تقدير "لا" يقتضي النفي، ووقوعه بعد إلا يقتضي الإثبات، فيفضي إلى التناقض".
 وقد تلخص في "لا إله إلا الله" عشرة أوجه: الرفع من ستة أوجه، غير أن البديل من الموضع إما من موضع اسم لا قبل الدخول، وإما من لا مع اسمها، فيتقدر سبعة.
 والنصب من وجهين إلا أن في وجه الصفة، إما أنه صفة للفظ اسم لا إجراء لحركة البناء مجرى حركة الإعراب، وإما أن يكون صفة لموضعه بعد دخول لا، فيتقدر ثلاثة مع السبعة، فتلك عشرة كاملة.
 والذي في كلام ابن عصفور من ذلك أربعة أوجه، وهو أكثر من وسع في "إلا" من الأوجه.
 انتهى ما خطر لي في هذه المسألة من الأوجه الواضحة، والله يرزقنا منه المسامحة.
 والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحابه أجمعين.
 تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

فهرس المصادر

- 1_ ابن هشام الأنصاري/ آثاره ومذهبه النحوي/ د. علي فودة نيل. منشورات جامعة الملك سعود- الرياض 1406 هـ/ 1985.
- 2_ أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية: د.جمعة برّاج. دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان، الطبعة الأولى 1401 هـ/ 1981م.
- 3_ أخبار النحويين البصريين: السيرافي، تحقيق د. محمد البناء، دار الاعتصام الطبعة الأولى 1405 هـ/ 1985م.
- 4_ ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس.
- 5_ الاستغناء في أحكام الاستثناء: شهاب الدين القرافي، تحقيق د. طه محسن.
- 6_ أسرار العربية: الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق 1377 هـ/ 1957م.
- 7_ إشارة التعين: عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى 1406 هـ.
- 8_ اشتقاق أسماء الله: الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1406 هـ/ 1986م.
- 9_ الأشباه والنظائر: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
- 10_ الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي.
- 11_ أعجب العجب في شرح لامية العرب: الزمخشري، الطبعة الأولى بالجوانب 1300 هـ.
- 12_ إعراب الحديث النبوي: العكبري، تحقيق د.حسن موسى الشاعر، الطبعة الثانية 1408 هـ/ 1987م.
- 13_ إعراب القرآن الكريم: النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية 1405 هـ/ 1985م.
- 14_ إعراب لامية الشنفرى: العكبري، تحقيق محمد أديب جمران، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى 1404 هـ/ 1984م.
- 15_ الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين.
- 16_ إنباه الرواة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى.
- 17_ الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، تحقيق المرحوم الشيخ محي الدين عبد الحميد.
- 18_ أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق المرحوم الشيخ محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة- بيروت.
- 19_ إيضاح المكنون: إسماعيل باشا البغدادي.
- 20_ الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني- بغداد 1982 م.
- 21_ البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي.
- 22_ البدر الطالع: الشوكاني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1348 هـ.
- 23_ البلغة في تاريخ أمة اللغة: الفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري، دمشق 1392 هـ/ 1972 م.
- 24_ بغية الوعاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي
- ي، الطبعة الأولى 1384 هـ/ 1964 م.
- 25_ تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، ج5 نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
- 26_ تاريخ العلماء النحويين: التنوخي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، الرياض، 1401 هـ/ 1981 م.

- 27_ التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية: الشيخ صالح الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة 1407 هـ/ 1986 م.
- 28_ تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1406 هـ/ 1986 م.
- 29_ تسهيل الفوائد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة 1968م.
- 30_ التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهرى.
- 31_ التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، الطبعة الأولى 1354 هـ/ 1935.
- 32_ الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار إحياء التراث العربي عن طبعة دار الكتب المصرية.
- 33_ الجنى الدانى في حروف المعاني: المرادى، تحقيق طه محسن 1396 هـ/ 1976 م.
- 34_ حاشية الصبان على شرح الأشموني: دار إحياء الكتب العربية.
- 35_ حاشية يس العلمي على التصريح: دار إحياء الكتب العربية.
- 36_ خزنة الأدب: البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي.
- 37_ الخصائص: ابن جنى، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية 1371 هـ/ 1952م.
- 38_ الدرر الكامنة: ابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق.
- 39_ الدرّ المصون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- 40_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- 41_ شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق 1979 م.
- 42_ شرح الأشموني مع الصبان، دار إحياء الكتب العربية.
- 43_ شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، 1400 هـ/ 1980 م. 44_ شرح ا لكافية: الرضي، بيروت.
- 45_ شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى 1402 هـ/ 1982م.
- 46_ شرح اللحة البدرية: ابن هشام. تحقيق د. هادي نهر.
- 47_ شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- 48_ فتح القدير: الشوكاني، دار الفكر- بيروت.
- 49_ الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 50_ الكشاف: الزمخشري، مطبعة الحلبي.
- 51_ كشف الظنون: حاجي خليفة- بيروت.
- 52_ مجلة البحوث الإسلامية، تصدرها الرئاسة العامة لإدارات البحوث، في الرياض العدد 25 لسنة 1409 هـ.
- 53_ مسألة في كلمة الشهادة: الزمخشري، مخطوطة برلين.
- 54_ المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحديري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 55_ المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، منشورات جامعة أم القرى.
- 56_ معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ/ 1988م.
- 57_ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة- بيروت.
- 58_ معنى لا إله إلا الله: الزركشي، تحقيق علي محي الدين القرة داغي، دار الإصلاح، القاهرة.
- 59_ مغني اللبيب: ابن هشام. تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دمشق، الطبعة الأولى 1384 هـ/ 1964م.
- 60_ المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، 1982 م.
- 61- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، الكويت 1407 هـ/ 1987م.
- 62- همع الهوامع: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت.